

اجلی الاعلام

ان الفتوى مطلقاً

على قول الاعلام

(استدلال)

تالیف

شیخ الاسلام محمد المذنب الدین الامیر محمد رضا الفاضل

قدس سره (المتوفی ۱۳۶۰ھ)

منظر الدعوة الاسلامیة

لاهور ۸
پاکستان

رسالة جلية

في

تحقيق ان المقلد لا يجوز له الاتقليد الامام

اجلى الاعلام

ان الفتوى مطلقاً

على قول الامام

تأليف

شيخ الاسلام محمد الملتزم والدين الامام محمد رضا الفاضل

قدس سره (المتوفى ١٣٤٠ هـ)

قد اعتنى بطبعه

منظر الدعوة الاسلامية

مكتبة غوثية - بول سويل
مبنى مندى نزد پوليس چوكي
محلہ فرقان آباد كراچي - 5
فون : 4926110

الإمام أحمد رضا القادري البريلوي رحمه الله

مرجع علماء العرب والعجم المشار اليه بانامل الافاضل في العالم، شيخ الإسلام، اوجد العلماء الاعلام، قاصع البدعة، امام اهل السنة الامام احمد رضا البريلوي ابن رئيس المتكلمين فخر المدققين مولانا نقي علي البريلوي ابن الحبر العلم والبحر الطمطم مولانا رضا علي البريلوي قدست اسرارهم. ولد يوم الاثنين عاشر شوال (١٢٧٢ هـ / ١٨٥٧ م) ببلدة بريلي نشأ في ربوع الفضل والعرفان وفاق على معاصريه من العلماء والاقربان. قرأ العلوم الدينية والفنون الرسمية على ابي العلم وفرغ من تحصيلها وهو ابن ربيع عشرة سنة ثم بعد ذلك حفظ القرآن المجيد في شهر رمضان - بايع على يد امام العارفين قدوة السالكين مولانا السيد **الرسول الحسيني المارهوري** رضي الله تعالى عنه فحصل الخلافة التامة والاجازة العامة في جميع السلاسل والحديث النبوي على صاحب الصلوة والسلام.

تشرف امام اهل السنة بزيارة الحرمين الشريفين مع والده الفاضل سنة ست وتسعين بعد الالف ومائتين واسند الحديث عن اجلة علماء الحرمين الطيبين مثل مولانا السيد احمد زيني دحلان الشافعي الملكي والشيخ عبد الرحمن سراج مفتي الاحناف بمكة والشيخ حسين بن صالح جميل الليل رحمهم الله تعالى ثم زار الحرمين الشريفين ثانيا سنة ثلاث وعشرين بعد الالف وثلاثمائة وحينئذ اكرمه علماء الحجاز غاية الاكرام واخذوا منه اساسا في الحديث والطريقة لما انهم رأوا علو مرتبته في العلوم والمعارف قال المؤرخ الشهير الحكيم عبد الحى اللكنوي في الجزء الثامن من نزهة الخاطر:

”والف بعض الرسائل اشار اقامته بالحرمين واجاب عن بعض المسائل التي عرضت على علماء الحرمين واعجبوا بغزارة علمه وسعة اطلاعه على المتون الفقهية والمسائل الاختلافية وعظم قدره وذكائه“
ومما الف ارتجالا اشار اقامته بالحرمين المحترمين كفل الفقيه الفاهم في احكام قرطاس الدراهم والدولة المكية بالمادة الغيبية وهذا كتاب عظيم الشأن جليل البرهان انطبع في التركية بسعي مجاهد الاسلام مولانا حسين حلمي شكر الله مساعيه الجميلة وتصانيفه تبلغ الفاتل على جلالة شأن المؤلف ومن اعظم تصانيفه العطايا النبوية في الفتاوى المضوية في اثني عشر مجلد. صرن عمر الشريف في حماية الاسلام وكتابة اعداء الاسلام مما من علم من العلوم الدينية الراجحة والمندرسية الا وله فيه تصنيف منيف ولما ثار في الهند فتنة مخالفة للتقليد وسائر الرد

بحضرة سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وسلم وائمة المسلمين رضى الله تعالى عنهم قام الامام قدس سره بنصرة الاسلام والمسلمين وحفظ معتقاداتهم والرجوع على الفرق الضالة المضلة وقمع شبهاتهم واقام دلائل باهرة وبراهين قاهرة على ان مسلك اهل السنة والجماعة حق صراح بحيث لم يبق للنعايمين مجال المقاومة والمعارضة .
 قد اعترف الموافق والمخاصم بفضل وعلو كعبه في العلوم الشرعية والمسائل الفقهية حتى قال عبدالحى الحكيم المؤرخ في نزهة الخواطن :

”يندر نظيره في عصره في الاطلاع على الفقه الحنفى وجزئياته يشهد بذلك مجموع فتاواه
 وكتابه ”كفل الفقيه الفاهم في احكام قرطاس الدرام“

ولنعم ما قيل في الفضل ما شهدت به الاعداء . ومن تصانيفه الجليلة هذه الرسالة المباركة اعنى ”اجلى الاعلام ان الفتوى مطلقا على قول الامام“ التى قام بطبعها ونشرها ”مركزى مجلس ضيا لاهور ، جزى الله تعالى عنا وشائر المسلمين ناصرية ومعاونية خير الجزاء والمصنف العلامة قدس سره قد اتى في هذه الرسالة الوجيزة تحقيقات خلت عنها الزبر والاسفار فانه اثبت مدعا وشيئا كانه بدلائل قاهرة وبيانات صافية ومن امعن النظر فيها ايقن انه بحر لا ساحل له وهذا امر مشترك في جميع تصانيفه كثر الله تعالى نفعها للجميع المسلمين . اورد المصنف العلامة قدس سره قبل بيان المقصود سبع مقدمات تعين على فهم المطلوب ثم اوضح مراده تفضيلا وهذا ملخصه :

” ان المسئلة اما ان يحدث فيها شيء من الحوامل الستة او لا على الاول الحكم للحامل وهو قول الامام الضرورى المعقد على الاطلاق وعلى الثانى ان لم تكن فيها رواية عن الامام فخان حجة عما نحن فيه ولا شك ان الرجوع اذ ذاك الى المجتهدين فى المذهب وان كانت فاما مختلفة عنه او لا ، على الاول الرجوع اليهم وكيف ما كان لا يكون خروجا عن قوله رضى الله تعالى عنه وعلى الثانى اما وافقه صاحبا او احدهما او خالفاه على الاول العمل بقوله قطعا وكذلك على الثانى كما نصوا عليه ايضا وعلى الثالث اما ان يتفقا على شيء واحد او خالفا وتخالفا على الثانى العمل بقوله مطلقا على الاول اما ان يتفق للرجوع على ترجيح قولهما او قوله او لا بان يختلفوا فيا ولاياتى ترجيح شيء منهما الاول لا كان ولا يكون قط ابد الا فى احدى الحوامل الست

له وهى مذكورة فى الفائدة الخامسة اعنى حدوث ضرورة او مرجع او عرف او تعامل او مصلحة مهمة تجلب او مفسدة ملحة تسلب ١٢
 كذا قال الامام المصنف قدس سره فى الفائدة الخامسة القول قولان ضرورى وضرورى فالضرورى هو المقول المنقول والضرورى مالم يقله القائل نصا بالخصوص لكنه قائل به فى ضمن العموم الحاكم ضرورة ١٣

والثاني ظاهر ان العمل بقوله اجماعا لا ينبغي ان ينتطح فيه عنزان فالمسائل الى هنا الاخلاق
فيها وفيها جميعا العمل بقول الائمة هما وجد - بقي الثالث وهو ثامن ثمانية من هذه الشقوق
فهو الذي اتى فيه الخلاف فقل هنا ايضا لا تغيير حتى للمجتهد بل يتبع قول الائمة وان ادعى
اجتهاده الى ترجيح قولهما وقيل بل يتخير مطلقا ولو غير مجتهد والذي اتفقت كلماتهم على تصحيحه
التفصيل بان المقلد يتبع قول الائمة واهل النظر (المجتهد) قوة الدليل فقد التأمّت الكلمات
الصحيحة المعتمدة على ان المقلد ليس له الا تقليد الائمة وان افشى بخلافه مفت او مفتون
فان افتاتهم جميعا بخلافه في غير صورة الشيا ما كان وما يكون اهـ

وبعد هذا اورد خمسة واربعين نصا من الفضلاء الكبار على مدعاه قلله دره حيث افادوا
اجاد وكشف القناع عن وجه المرام كما ارادوا وروايات الافادات وسر العبارات ابحاثا على بحر العلوم
اللكنوي والعلامة الشامي والعلامة الخيرانمي وغيرهم من المحققين توجب بصيرة للناظرين ولا شك
ان تصنيف هذه الرسالة خدمة جليلة للفقه العنفي واحسان عظيم على المسلمين ولا سيما المقلدين
للائمة الاعظم سراج الائمة ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ولوراها الائمة الاعظم والائمة الاعظم
لقرت عيناه بها واستحسن سعي المصنف العلامة رحمه الله تعالى -

لحق الائمة احمد رضا القادري البريلوي رضي الله تعالى عنه الى جوار ربه لخمس بقين من
صفر المظفر (١٣٤٠هـ / ١٩٢١م) ببلدة بويلي (الهند) فكفن العلم في اكفانه واندفن الفضل باندفانه
لكن تصانيفه العالية المملوءة بتعليماته ترشد الناس الى الحق الى يوم القيامة انشاء الله تعالى
جل مجده الكريم -

محمد عبد الحكيم شرف القادري

بلاهور - الباكستان

٨ ذوالقعدة : ١٣٩٥ هـ

١٢ نوفمبر : ١٩٧٥ م

(غريته بالكتابة شاه محمد چشتي قصور، الباكستان)

[illegible]

عن قوله بجهلهم بدليله فانما نزيهم قد شتموا كتبهم بنصب الادلة ثم يقولون الفتوى على قول ابي يوسف مثلاً
وحيث لم تكن اهلاً للنظر في الدليل لم نصل الى تبينهم في حصول شرائط التفرع والتاصيل فعلياً حكاية ما
يقولونه لانهم هم اتباع المذهب الذين نصبوا انفسهم لتقريره وتخويره باجتهادهم وانظر الى ما قدمناه من قول
العلامة قاسم المجتهدين لم يفقدوا حق نظرهم في المختلف وصحوا الى ان قال فعلياً اتباع الراي والراجح و
العمل به كما لو اختلفوا في حياتهم (وفي) فتاوى العلامة ابن الشلبه ليس للقاضي ولا للمفتي العدل عن قول الامام الا
اذا صرح احد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره فليس للقاضي ان يحكم بقول غيره بجهنفة في مسألة لم يصرح
فيها قول غيره ورجحوا فيها دليل بجهنفة على دليل فان حكم فيها حكمه غير ماض ليس له غير الانتقاض انتهى
اه كلامه في الرسالة وذكر نحوه في رد المحتار من القضاء وزاد في منحة الخالق انت ترى انها المتن المعتمدة قد
عشروا على غير مذهب الامام واذا افق المشايخ بخلاف قوله لفقد الدليل فحقهم فمن تتبعهم اذ هم اعلم وكيف يقال
يجب علينا الا فتا بقول الامام لفقد الشرط وقد قرأه قد فقد الشرط ايضاً في حق المشايخ فهل تراهم ارتكبوا منكراً والحال
ان انصاف الذي يقبله الطبع السليم المفتي في زماننا يتقبل افتاء المشايخ وهو الذي مشى عليه العلامة ابن
الشلبه فتاواه حيث قال لا اصل ان العمل على قول بجهنفة رضي الله تعالى عنه ولذا اترجم المشايخ دليله الا على
دليل من خالف من اصحابه يعجبون بما استدل به مخالفوه هذا اشارة العمل بقوله وان لم يصرحوا بالفتوى عليه
اذ التزم كصريح التصحيح لان المرجح طائفة بمقابله بالراجح وحينئذ فلا يعدل المفتي ولا القاضي عن قوله الا اذا
صرح الى انهم قال هو الذي مشى عليه الشيخ علاء الدين الحصفه ايضاً في صفة شرحه على التنوير حيث قال اما
نحن فعلياً اتباع ما رجحوا ما صححوا كما لو اختلفوا في حياتهم فان قلت قد يكون قولاً بلا ترجيح وقد يختلفون في
التصحيح قلت يعمل بمثل ما علموا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس ما هو الا رفق وما ظهر عليه التامل وما
قوى جهة لا يخلو الوجود ممن يميز هذا حقيقة لا ظناً وعلى من لم يميز ان يرجع لمن يميز لبراءة ذمته اه والله
تعالى اعلم اه **اقول** وتلك شكاة ظاهر عنك عارهاء ولنقدم لبيان الصواب مقدمات تكشف
الحجاب **الاولى** ليس حكاية قول فتاؤه فانما تخلى قولاً خارجة عن المذهب لا يتوهم احدنا انفتى بها
انما الافتاء ان تعتمد على شيء وتبين لسائلك ان هذا حكم الشرع في ما سألت هذا لا يجعل احد من دون ان يعرفه
عن دليل شرعي والا كان جزافاً افتراء على الشرع ودخلاً تحت قوله عز وجل من يقولون على الله ما لا تعلمون
وقوله تعالى قل الله اذن لكم على الله تفترون **الثانية** الدليل على وجهين اما تفصيلي ومعرفة

مغنى الفتاوى
انه ليس حكاية
معرفة وانما دليل
على ذلك
الدليل دليلون
فصل في
معرفة بالفتوى
بجلى لا بد منه
للمفتي



الفرق بين التقليد
الشعبي المذموم
والعرفما الواجب
وبيان ان اخذنا
بالتقاليد اما من
ليس تقليدا في
لدي بل بحسب
النوع وهو عمل
العرف وهو علم
بالدليل حقيقته

علام جلى الله

معروضه على العلام معروضه عليه معروضه

الفرق بين التقليد
الشعبي المذموم
والعرفي المجيب
وبين أن أخذنا
بما قدال أما من
تقليد في
ليس على حسب
الشعر وهو على
العرف وهو على
بالدليل حقيقة
علام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

عَلَامُ جَبِي الْأَوَّلِ

جان تيسل الحماينة
جلى

وضه

علاوة على

ضیاء

ف

[illegible]

وقوله ليس منه رجوع العاقل إلى المفتي فان المفتي هو المجتهد كما في المتن متصلا بما مر ورأبعا ان أريد بحجة
من الأربع التفصيلية اعني الخاصة بالجزئية النازلة بطل قوله فالرجوع إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
الإجماع ليس منه فانه لا يكون عن ادراك الدليل التفصيلي ان اريد الاجالية كالعمومات الشرعية بطل جعله خذ العاقل
من المجتهد تقليداً فانه ايضا عن دليل شرعي وخامسا اذ قد حكموا ان اخذ العاقل عن المجتهد تقليداً فما
معنى الاستدراك عليه بقوله لكن المعروف سادسا ليس نفس الرجوع تقليداً قط والا لكان رجوعنا
إلى كتب الشافعية لنعلم ما ذهب اليه امام المطبوع في المسألة تقليداً لا يتوهمه احد وسابعا مثله
ادعجت منه جعل خذ القاضي بشهادة الشهود تقليداً منه لم فانه تقليداً يعرفه عرف لا شرع ومن يتجاسر ان
يسمى قاضي اسلام ولو ابا يوسف مقلداً ميمين اذا قضى بشهادتهما على ذي بال الحق في حل المتن ما رأيتني
كتبت عليه هكذا التقليد الحقيقي هو العمل بقول الغير من غير حجة (اصلاً) (كاخذ العاقل) من مثله هذا
بالإجماع اذ ليس قول العاقل حجة اصلاً لنفسه ولا لغيره (و) كذا اخذ المجتهد من مثله على مذهبه الجمهور
من عدم جواز تقليد مجتهد مجتهداً اخر وذلك لانه لما كان قادراً على الاخذ عن الاصل فالحجة في حقه هو الاصل
وعدوله عنه إلى ظن مثله عدول إلى ليس حجة في حقه فيكون تقليداً حقيقياً فالضمير في مثله إلى كل من العاقل و
المجتهد إلى المجتهد خاصة واذا عرفت ان التقليد الحقيقي يعتمد انتفاء الحجة رأساً فالرجوع إلى النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم (والإجماع) وان لم نعرف دليل ما قاله صلى الله تعالى عليه وسلم او قاله اهل الإجماع تفصيلاً وليس
منه) أي من التقليد الحقيقي لوجود الحجة الشرعية ولو اجمالاً (و) كذا رجوع العاقل من ليس مجتهداً إلى
المفتي وهو المجتهد (و) رجوع القاضي إلى الشهود (العدل) واخذ ما يقولهم ليس من التقليد في شيء لا نفس
الرجوع ولا العمل بعده (لايجاب النص) ذلك الرجوع والعمل عليهما فيكون عملاً بحجة ولو اجمالية كما عرفت
هذا هو حقيقة التقليد لكن العرف مضي على ان العاقل مقلد للمجتهد فحمل عمله بقوله من دون معرفته دليله
التفصيلي تقليداً وان كان انما يرجع اليه لانه مأثور شرعاً بالرجوع إليه الاخذ بقوله فكان عن حجة لا بغيرها
هذا اصطلاح خاص بهذه الصوة فالعمل بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويقول اهل الإجماع لا يسميه
العرف ايضاً تقليداً (قال الامام) هذا عرف العامة (و) مشي (عليه معظم الاصوليين) والاصطلاحات مسانئة
لا محل فيها للتنزيل بان هذا ضعيف ذاك معتد كما لا يخفى هذا هو التقرير الصحيح لهذا الكلام والله تعالى على الامام
الثالث شكراً قول حيث علمت ان الجمهور على منع اهل النظر من تقليد غيره وعندهم

ولا ينبغي في مسلم
عليه الله تعالى عليه السلام
علمه ما ينبغي على كل ذي
نفس فضلا عن النظر
إليه بالبدن من غير
من تقديروا على
لا ينبغي من غفلة
مع وضع
عليه السلام
مجدد العلوم

معرضه عليه
و معرضه عليه
و معرضه عليه
و معرضه عليه
و معرضه عليه
و معرضه عليه
و معرضه عليه

معرضة عليا
معرضة عليا
معرضة عليا
معرضة عليا

المذهب كتب ظاهر الرواية بناء على ما كان في منتهى كما مر تصريحهم بذلك **قول** بل بابقع نظير ذلك في نص الشارح صلى الله تعالى عليه وسلم فقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم إذا استأذنت أحدكم امرأة إلى المسجد فلا يمنعها رواه أحمد والبخاري ومسلم والنسائي وفي لفظ لا تمنعوا إماء الله مساجد الله رواه أحمد ومسلم وكما مر عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وبالثاني رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بزيادة ولا يخرجن قفلات وقد مر صلى الله تعالى عليه وسلم بلزاج الحيض وذوات الغداة يوم العيد بن قيس بن ميمون جماعة المسلمين دعوتهم وقتل الحيض المصلي قالت امرأة يا رسول الله أحدثنا ليس لها جلباب قال صلى الله تعالى عليه وسلم لتلبسها صاحبته ما من جلبابها رواه البخاري ومسلم وأخرون عن أم عطية رضي الله تعالى عنها ومع ذلك فهي الأئمة الشواب مطلقا والعجائز نهارا ثم عموما التخي عما يقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الصور والمستفاد من قول المؤمنين الصلوا لله تعالى عنها لو أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رأى من النساء ما رأى المنع من المسجد كما منعت بنو إسرائيل نساءها رواه أحمد والبخاري ومسلم قال في التنوير والدردار يكره حضورهن الجماعة ولو جمعة وعيد وعظ مطلقا ولو عجز اليلار على المذهب المفق به لفساد الزمان استثنى الكمال مجتأ العجائز المتقانية اهـ والمراد بالمذهب مذهب المتأخرين ولما رد عليه الجريان هذه الفتوى مخالفة لمذهب الإمام وصاحبيه جميعا فانها إباحة للعجائز الحضور مطلقا والإمام في غير الظهر والعصر والجمعة فالافتاء بمنع الكل في الكل مخالف للكل فالمعتمد مذهب الإمام اهـ بمجتهاه اجاب عنه في التخرق ثلاثا فيه نظير هو مأخوذ من قول الإمام وذلك انه انما منعها لقيام الحامل وهو شرط الشهادة على ان الفسقة لا ينتشرون في المغرب انهم بالطعام مشغولون في الفجر والعشاء نامون فاذا فرض انتشارهم في هذه الاوقات لغلبة فسقهم كما في زماننا بل تحرهم اياها كان المنع فيها اظهر من الظهور اهـ قال الشيخ اسمعيل وهو كلام حسن الى الغاية اهـ **السادسة** حامل اخر على العدل عن قول الامام مختص بالصحة النظر هو **قول** في نظرهم وذلك لانهم مأمونون باتباع ما ينظر لهم قال تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار ولا تكلفوا بالوسع فلا يسعهم الا العدل ولا يخرجون بذلك عن اتباع الامام بل متبعون لمثل قوله العام اذا صح الحديث فهو مذهبي ففي شرح الهداية لابن الشحنة ثم شرح الاشباة لميرزا محمد رضا المختار اذا صح الحديث كان على خلاف المذهب عمل بالحديث يكون ذلك مذهبا لا يخرج مقلدا عن كونه حنفيا بالعمل به فقد صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي اهـ **قول** يريد الصحة فقها ويستحيل معرفتها

العدل عن قوله
يدعوى ضعف
دليله خاص
بالمجتهدين في
المذهب وهم
لا يخرجون به
عن المذهب
والمراد في اذا
صح الحديث
فهو مذاهبي هو
المجته القوي
ولا تكفى الاثنية

لا لمجتهد المصطفى عند الحديث كما بينته في الفضل الموهبي بل كل قاهرة يتعين استغادتها
 قال ش فاذا نظر اهل المذهب في الدليل فعلموا به من نسبتها الى المذهب لكونه صادرا باذن صاحب المذهب لا
 شك انه لو علم ضعف دليله جمع عند اتباع الدليل لا قوتى لذار المحقق ابن الهمام على بعض المشايخ حديث افتوا
 بقول الامامين بانه لا يعدل عن قول الامام الا لضعف دليله اه **اقول** هذا غير معقول لا مقبول
 كيف يظهر ضعف دليله في الواقع لضعف في نظرهم من مقلديه وهو لا واجلة ائمة الاجتهاد المطلق مالك و
 الشافعي واحمد ونظروا وهم رضي الله تعالى عنهم يطبقون كثيرا على خلاف الامام وهو جامع منهم على ضعف دليله
 ثم لا يظهر بهذا اضعفه ولا ان مذهب هؤلاء مذهب فكيك بمن ومنهم من لم يبلغ رتبة فهم نعمهم عاملون
 في نظرهم بقوله العام فعد ورون بل ما جوردون ولا يتبدل بذلك المذهب بل ترى ان تحديد الوضع بثلاثين
 شهرا دليله ضعيف بل ساقط عند اكثر المجتهدين لا يجوز احد ان يقول لا تقصار على علمين مذهب الامام وتحريم
 حيلة الابن رضاءا نظريا الامام البالغ رتبة الاجتهاد المحقق على الاطلاق وزعم ان لا دليل عليه بل
 الدليل قاض بحكمها ولم ار من اجاب عنه وقد تبعه عليه ش فهل يقال ان تحليلها مذهب الامام كل دليل
 بحسب من ابن الهمام وليس فيما ذكره ابن الهمام المام الى الادعى من صحة جعل مذهب الامام انما فيه جواز العدول لهم
 اذا استضعفوا دليله واين هذا من ذاك نعم في الوجوه السابقة نصير النسبة الى المذهب لحاطة العلمانية
 لواقع في رتبة المكان كما قال في التنوير لمسألة فهي النساء مطلقا عن حضور المساجد على المذهب وهذه
 نكتة عقل عن المحقق ش ففسر المذهب بمذهب المتأخرين هذا واما نحن فلم نؤمر بالاعتناء بالابصار بل
 بالسؤال عما عمل ما يقول الامام غير باحثين عن دليل سوى الاحكام فان كان العدول للوجوه السابقة اشتراك فيه
 لخواص العوام اذا عدل حقيقة بل عمل بقول الامام وان كان لدعوى ضعف الدليل اختص بمن يعرفه لذا قال في البحر
 قد وقع للمحقق ابن الهمام في مواضع الرد على المشايخ في الافتاء بقولها بانه لا يعدل عن قوله الا لضعف دليله لكن
 هو اي المحقق اهل النظر في الدليل من ليس اهل النظر فيه فعليه الافتاء بقول الامام اه **السابعة**
 اذا اختلف التصحیح فقدم قول الامام الا قدم في رد المختار قبل ما يدخل في البيع تبعا اذا اختلف التصحیح اخذ بما
 هو قول الامام لانه صاحب المذهب اه وقال في التدقيق وقف البحر وغيره متى كان في المسألة قولان مصححان جاز
 القضاء والافتاء باحدهما اه فقال العلامة ش لا تخيير لو كان احدهما قول الامام والاخر قول غيره لان لما
 تعارض التصحیحان تساقطا فرجعنا الى الاصل هو تقديم قول الامام بل في شهادات الفتاوى الخيرية

معه وضعت
 على العلامة ش
 لا يتبدل المذهب
 بتصحیح ما
 لا يجوز من خلاف
 مذهب الامام
 علام
 جلي الا
 معه وضعت
 عليه
 عند اختلاف
 التصحیح يقدم
 قول الامام

علی بن محمد

تقطف

تقطيعاً على

فیضان

مکتبہ اسلامیہ علی گڑھ

نظفك
على غيظه

علاء الدین غازی فرماتے ہیں
 صوفیہ قلب بند کر کے
 اللہ سے الگ ہو جاتے ہیں

خفی کیا جا تا ہے یوسفؑ
نام انام الیہ یوسفؑ

فیضانِ حیات

...

طیغی و طغیانی
طیغی و طغیانی

قوله ما منا وادب حكاية قول غيره من اهل هذا هبتا فانك انما جئت بالاسم وليسوا محجين على الامام بالفتح قول
ش المشايخ اطلعوا على دليل الامام وعرفوا من اين قال **قول** من يعرفه هذا وباني ليل اطلعتم عليه انما المنقول
عن الامام المسائل دون الدلائل اجتهاد اصحاب استخراجها دلائل كل حسب مبلغ علمه ومنتهى فهمه فلم يدركوا شأوه
ولا معشاره ولو لم يلحقوا غيبه فان قلتم فقولوا اطلعوا على دليل قول الامام ولا تقولوا على دليل الامام ورحم الله
سيدك ط اذا قال في قصه حواشي لدق يظهر قوة له راي اهل النظر في قول خلاف قول الامام بحسب ادراكه ويكون
الواقع بخلافه بحسب دليل يكون لصاحب المذهب دليل اخر لم يطلع عليه اه **قوله** ولا يظن بهم انهم عدو لواعي
قوله بجهلهم بدليله **قول** لا تظن بانه لم يدرك ما ادركوا فاعتمد شيئا اسقطوه لضعفه
في الانصاف اي الظنين بعد وثايقا ليس فيه انداء بهم ان لم يبلغوا مبلغ امامهم وقد ثبت ذلك عن اعظم
المجتهد في المذهب الامام الثاني فضلا عن غيره في تحيرات الحسن للامام ابن حجر المكي الشافعي في الخطيب
عن ابي يوسف ما رايت احدا اعلم بتفسير الحديث موضع النكت التي فيه من الفقه من ابي حنيفة وقال ايضا
ما خالفت في شيء قط قد بقره الرايت مذهب الذي هالني في الاخرة وكنت ربما ملت الى الحديث فكان هو
البصر بالحديث الصحيح مني وقال كان اذ صمم على قول رت على مشايخ الكوفة هل اجده في تقوية قوله حديثا او اثرا
فوجدت الحديثين الثلاثة فانيته بها فمنها ما يقول فيه هذا غير صحيح وغير معروف فاقول هو ما علمك بذلك
مع انه يوافق قولك فيقول ناعا ليعلم اهل الكوفة وكان عند الاعمش فسئل عن مسائل فقال ابي حنيفة ما نقل
فيها فاجاب قال من اين لك هذا قال من احاديثك التي رويتها عنك وبرد له عدة احاديث بطرقها فقال الاعمش
حسبك ما حدثتك به في مائة يوم تحدثني به ساعة واحدة ما علمت انك تعلم بهذه الاحاديث يا معشر الفقهاء
انتم الاطباء ونحن الصيادلة وانت ايها الرجل اخذت بكل الطرفين اه **قول** وانما قال علمت الخ
لانه لم يرف في تلك الاحاديث موضع تلك الاحكام التي استنبطها منها الامام فقال علمت انك تأخذ هذه
من هذا وقال الامام الرجل سفين الثوري ما منا رضي الله تعالى عنهما انه ليكشف لك من العلم من شئ كذا عنه غافلون
وقال ايضا ان الذي يخالف ابي حنيفة يحتاج الى ان يكون اعلى منه قدرا وادفعا وبعيدا يوجد ذلك وقال له
ابن شبرمة عجوز النساء ان يلدن مثلك عليك في العلم كلفة وقال ابو سليمان كان ابي حنيفة رضي الله تعالى
عنه جبارا من العجوة اغرب عن كلامه من لم يقر عليه فمعنى علي بن عاصم قال لعن من عقل ابي حنيفة بعقل نصف
اهل الارض ليجرح بهم وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه ما قامت النساء عن رجل عقل من ابي حنيفة

[illegible][illegible]

وقال كوين جيش لجمع عقلة عقل اهل منه لرحم عقله على عقولهم الكل من الخيرات الحسن عن محمد بن باقر عن
يعبي بن آدم قال كان شريك داود الا اصغر غلمان ابي حنيفة وليته كما كانوا يفقهون ما يقول وعن سهل بن
مزيك وكان من ائمة مروا غا خالفه من خلفه لانه لم يفهم قوله هذان عن مناقب الامام الكركي وفي ميزان الشريعة الكبرى
لسيد العارف الامام الشعراي سمعت سيد علي الخواص رضي الله تعالى عنه يقول مدارك الامام ابي حنيفة دقيقة
او كما يطلع عليها الا اهل الكشف من كبار الاولياء **ام قوله** شخوات البهائم نصب لادلة **اقول**
دراية لرواية واين الدراية من البداية **قوله** ثم يقولون الفتوى على قول ابي يوسف مثلاً **اقول**
لانهم لم يظهروا لهم مظهر الامام وهم اهل النظر فلم يسمعهم الا اتباع ما عن لهم وذلك قول الامام لا يجعل لاحد
ان يفق الحق ولو ظهر لهم مظهر له لانوا اليه مذعنين **قوله** فعلياً حكاية ما يقولونه **اقول**
هذا على من ترك تقليد الى تقليد هم اما من قلنا فعليه حكاية ما قاله والاخذ به **قوله** لانهم هم اتباع
المذهب **اقول** فالمتبع الحق بالاتباع من الاتباع **قوله** نصبوا انفسهم لتقريره **اقول**
على الرأس والعين انما الكلام في تغييره **قوله** عن العلامة قاسم كما وافقوا في حياتهم **اقول** ولا
حكمة الله ارايت ان كان الامام حياً في الدنيا وهو اء احياء افقوا او ايا كانت تقلد **وثانياً** انما كلام
العلامة فيما فيه الرجوع الى فتوى المشايخ حيث لا دراية عن الامام او اختلفت الدراية عنه او وجد شيء من الحوامل
الست المذكورة في الخامسة فانه عين تقليد الامام وانا انا عليه بيينة عادلة منكم ومن نفس العلامة
قاسم فهو اعلم بمرارة قلتم في شرح عقودكم قال العلامة المحقق الشيخ قاسم في تصحيح المجتهدين لم يفقدوا حق
نظروا في المختلف رجحوا وصحوا فشهدتم مصنفاتهم بتوجيه قول ابي حنيفة والاخذ بقوله الا في مسائل السيرة اختلفوا
الفتوى فيها على قولها او قول احد هما وان كان اخرج الامام كما اختلفوا قول احدهما فيما لا ينص للامام للمعاني التي اشار
اليها القاصي بل اختلفوا قول في مقابلة قول لكل نحو ذلك وتوجيهاتهم وتصحيحاتهم باقية فعلياً اتباع الراجح
والعمل به كما وافقوا في حياتهم وكلام الامام القاصي سيأتي عند سرد النقول بتوفيق الله تعالى صرح فيه بالعمل
بقوله رضي الله تعالى عنه ان خالفنا لا لتعامل بخلافنا وتغيير الحكم بتغيير الزمان فتبين لله الحمد لعل العلامة
قاسم علياً اتباع ما رجحوا انما هو فيما لا نص فيه للامام يلحق به اختلفت فيه الرواية عنه او في احدى الحوامل
الست فاحفظه حفظاً جيداً ففيه ارتفاع المحجب عن اخوها والله الحمد لكثير اطيبا مباركا فيه ابداً وهذه عبادات
العلامة قاسم التي ورد بها السيد ههنا ملقطاً من اولها واخوها لولنا ما لها تماماً لما كان يخفي عليه الامر وكثيرا ما تحدث

[illegible]

موضع

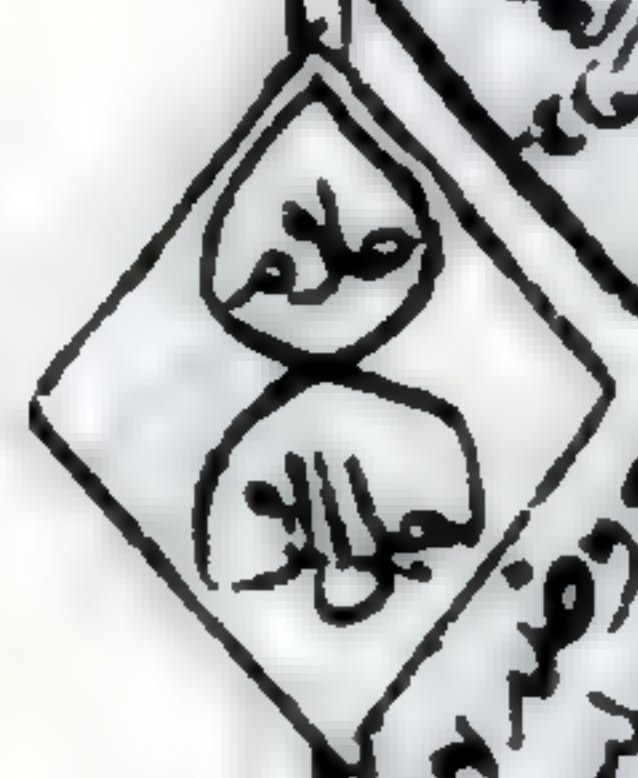
عليه
معرضه
عليه
معرضه
عليه
معرضه

و موضوعه
علیه
و موضوعه
علیه
و موضوعه
علیه

مفتي دارم العلاقات
عليها انباء ما هو

امثال الصور قبل التخصيص وبالله العصمة **وثالثا** على فرض الغلط لو اذ العلامة قاسم ما تريد ان كان محجوبا
 بقول شيخنا المحقق حيث طلق الذي نقلتموه وقبلتموه من جهة مراد اعلی المشايخ فتأولهم بقولهما قائلان لا يدل
 عن قولنا لا لضعف دليله **قوله** عن العلامة ابن الشلبی الا اذا صرح احد من المشايخ بان الفتوى
 على قول غيره **اقول ولا** سائرهم موافقون لهذا المقتضى ومخالفون له وساكنون فلم يرجحوا شيئا حتى
 في التعليل الجدل لا بوضعه متنازلا ولا بقصدا او التقديما وغير ذلك من جهة الاختيار الثالث لم يقع
 الثاني ظاهر المنع وكيف يعدل عن قول الامام المرحوم من عامة اصحاب التزجيم بقوله رجل احدث قال في الذي تنجس
 اليه قال من وقت العلم فلا يلزمهم شيء قبله قيل به يفتى هو قال في الله جل الجوهرة وفي فتاوى المعتزلي قولها هو
 المختار اه قال ط واما عبرة بقيل لرد العلامة قاسم له مخالفة عامة الكتب فقد حرم دليله كثير منها وهو الاحوط
 ثم اراه بل قال في ذلك لاجل نتيجة العقد عند الامام كوطء محرم نكحها وقال ان علم المحرمه حد عليه الفتوى خلاصة
 لكن المرحوم في جميع الشرح قول الامام فكان الفتوى عليه اولى قاله قاسم في تصحيحه لكن في التمسك اني عن المضمرات
 على قولها ما الفتوى هو قال مثل سندك على قوله جميع الشرح فان المضمرات من الشرح وفيه ان ما في عامة الشرح
 مقدم اه فمهما جعلت الفتوى على قولها الفتوى وافقها بعض الشرح المعتمدة ولم يقل لان عامة الشرح رجحت
 بدليله بقى الاول وهو لم لا شك ولا يوجد الا في حد الصور الست وح يكون حد ولا الى قوله لا عنه كما
 علمت **وثانيا** بوجه اخر اريت ان قال الامام قولا وخالفه احد اصحابه ولا رواية عن الاخر فاقتضى حد من
 المشايخ بقول صاحب فان افقه الباكون فقد مرادوا خالفوه فظاهر كذا ان خالف بعضهم ووافق بعضهم
 لما مر في السابقة اما ان لم يرد عن الباقيين شيء وهي الصورة التي نكرنا وقوعها فهل يجزى اتباع تلك الفتوى
 ام لا على الثاني ان قولكم علينا اتباع ما صححه كما لو اتوا في حياتهم فان فتوى الحياة واجبة العمل على المستفتي
 وان كان المقتضى واحدا لم يخالفه غيره وليس له التوقف عن قبولها حتى يجتمعوا او يكثروا وعلى الاول لم يجز العمل على قول
 الامام الى قول صاحب لا تزجروا في حجة بانضمام أي هذا المقتضى اليه اذ ليس هذا الافتاء فضلا عن رفع الخلاف بل لا افتاء مفتون
 من مستفتي انا حاصله والمراد في ارجح عند في ذن توجه رأي احد المصاحبين بانضمام رأي الاخر اعلی اعظم لان كلا
 منهما اعلم واقدام من جميع من جاء بعدهما من المرجحين فكل مخالف فيه لا امام صاحباه وجب فيه ترك قولهما
 وهو خلاف الاجماع **وثالثا** على التسليم معكم ابن الشلبی انظر وامن معنا اخر الكلام **قوله** فليس للقاضي
 ان يحكم بقول غيره ان حقيفة في مسألة لم يرجح فيها قول غيره ورجحوا فيها دليل ابي حنيفة على دليله

مع اقول
 لانه في المثل
 على القول بالاجماع
 فكل اعلم منه
 واما في
 معروضه
 على
 معروضه
 على
 معروضه
 على



موقوف

العلامة

فان شاء الله

عبدالله بن قنول

۱۰۰

على العلامة بن

منشی منشا

الحمد لله

١٥

مؤلف

٤٢٩
مضا

عليه

100

42

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

اقول هذا قد فوق طرفان مفلاوه ان لم يرجح فيه ديسا العمام فلنقاضي ومثلهما لمعنى بعدول عند الو
 قول غيره وان لم يذيل ايضا بتزجيم فانه بنى الحكم بعد عدول عن جود وعدم وجود ترجيح دليله على ترجيح
 غيره فاما مجتمعا كل العدل لم يقل باطلا فكذا ثقات العدل فانه يشتمل اذ ارجحا ولم يرجح شئ منهما والعمل فيها
 بقول العمام لا شك في الاول في السابعة وقال السيد طي زكاة الغنم مسألة صرفها لك الى المعفون للمعلوم انه
 عندهم لا يصح لا يعدل عن قول صاحبها في قوله في المنحة اصحاب المتون قد يمشون على غير هذا هبل امام
اقول نعم في احد الوجوه الستة وهو عين قول الامام اما في غيرها فان مشى بعضهم لم يقبل كما سياتي في
 مسألة الشفق ومثلها تفسير المصركما يعلم من الغنية شرح للنية وقد فصلناه في فتاونا بما لا مزيد عليه
 اما ان يمشوا قاطبة على خلاف قوله من وجوه الحوامل الست فحاشا ومن ادعى فليبرز مثالا له ولو لم يبرز
 لماذا افتى المشايخ بخلاف قوله لنقد الدليل في حقه فحق نتبعهم اذ هم اعلم **اقول** ولا هو اعلم منهم
 ومن اعلم من اعلم من اعلم منهم فاي الفريقين احق بالاتباع **وثانيا** انظر الثانية الدليل في حقه بالتفصيل
 وقد قدوة وفي حقا الاجمال قد وجدناه فكيف نتبعهم ونعد من الدليل الى نقده قوله كيف يقال بحسب
 الافتاء بقول الامام لنقد الشرط وقد قلناه فقد الشرط ايضا في حق المشايخ **اقول** شبهة كشفناها
 في الثالثة قوله فهل تراهم ارتكبو امنكرا **اقول** شربى على الذهول عن فرق الموجب حقا وحقهم
 ان شئت الجمع مكان الفرق فالجامع ان كل من فرق الدليل فقد اتى منكوا فليكن قول اما منا وخلافه منكرو
 دليلهم باعن ثم المسألة فصيروهم البيلا ينكرو قوله وقد مشى عليه الشيخ علا الدين **اقول** انما
 مشى في ضد الكتاب في كتاب الفضل معا على ان الفتوى على قول الامام مطلقا كما سياتي وقوله ما نحن فعليها اتباع
 ما رجحناه فمأخوذ من التصحيح كما انتم في رد المختار وقد كان صكا كما في هذا وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه قد علمت
 ما هو راد التصحيح الصحيح والحمد لله على حسن التتبع **اتينا على وعدنا من سرد النقول عما قصدنا **اقول****
 وبالله التوفيق ما هو لمقر عندنا قد ظهر من مباحثنا وتفصيله في المسألة اما ان يحدث فيها شئ من الحوامل الست
اولا على الاول الحكم للحامل وهو قول الامام المتروك المعتمد على الاطلاق سواء كان قوله الصواب بل قول
 اصحابه بتزجيمات المرجحين موافقا له ولا علم امانا ان لو حدث هذا في زمانهم لحكموا به فقول الامام الضرر شئ لا نظره
 الى اية ولا ترجيح بل هو القول الضرر للمرجحين ايضا ولا يتقيد لك بزمان من قال في شرح العقود فان قلت
 العرف يتغير مرة بعد مرة فلو حدث عرف اخر لم يقيم في الزمان السابق فهل يسوغ للمفتي مخالفتهم من اتباع العرف

قلت نعم فان المتأخرين الذين خالفوا المصنف في المسائل لما ذكره لم يخالفوه الا في ما عرفت بعد من العلم بالمعنى
اتباع عرف المحاد في اللفظ العرفية وكذلك في الاحكام التي بناها المجتهد على ما كان عرفه ما ندر تغير عرفه الى عرف اخر
اقتداء بهم لكن بعد ان يكون المفق من له اى نظري صحيح ومعروفة بقواعد الشريعة حتى يميز بين المرفق الذي يجوز بناء الاحكام
عليه وبين غيره قال كيت في رد المحتار في باب القسامة فيما لو ادعى على رجل من غير اهل المحلة وشهدا ثمان منهم عليه قبل
عنده وقالوا تقبل الخ نقل السيد الحموي عن العلامة للقدح في نقل توقفت عن الفتوى بقول العام منعت من شاعته
لما يترتب عليه من الضرر العام فلن من عرفه من المتقدمين يتجاسر على قتل النفس في المحلات الخالية من غير اهلها معتمدا
على عدم قبول شهادة عليهم عليه حتى قلت ينبغي الفتوى على قولها لا سيما في الاحكام تختلف باختلاف الياهم انتهى وقالوا
اذا رجع صاحب الاصل الى صحتها هو ادعى مع قدرة على الاعلى جيب عليه خراج الاصل قالوا لو هذا يعلم ولا يفتى به كيلا يقبر
الظلمة على اخذ اموال الناس قال في النهاية ورد بانة كيف يجوز الكتمان لو اخذوا كان في موضعه لكونه لاجبلا وجيب بان
اعتينا بذلك لا ادعى كل ظالم فيرض ليس شأنها ذلك بانها قبل هذا كانت تزرع الزعفران مثلا في اخذ خراج ذلك
وهو ظلم عدوان انتهى كذا في فتح القدير قالوا لا يفتى بهذا لما فيه من تسلط الظلمة على اموال المسلمين اذ يدعى كل ظلم
ان الرض تصلى لزراعة الزعفران نخوة وملاجه صعب انتهى فقد ظهر لك ان جرم المفتي والقاضي على ظاهر المنقول مع
توك العرف والقرائن الواضحة وبجهل بالحوال الناس يلزم منه تضيق حقوق كثيرة وظلم خلق كثير بين ١ هـ
اقول ومن ذلك لقاء السيد بنقل انقاض مسجد خربا خولا استغنى هذا الى مسجد اخر قال في رد المحتار
وقد وقعت حادثة شملت عنها في امير اراد ان ينقل بعض احياء مسجد خربا في سفر قاصدون بد مشق ليلط بها محو
الجامع الاموي فاقبعت بعد الجواز متابعة للشرع بل لا ثم بلغني ان بعض المتغلبين اخذ تلك الاحياء لنفسه فندمت
على ما افيتت به اهو ومن ذلك افتاء جد المقدسي بجواز اخذ الحق من خلاف جنسه هذا رخصه في الحقوق قال
في رد المحتار قال القسطنطين وفيه ايام الى ان لمان ياخذ من خلاف جنسه عند المجانسة في المالية وهذا اوسع فيجوز
الاخذ به وان لم يكن مذهبا فان الانسان يهتدى في العمل به عند الضرورة كما في الزنا هذا ٢ هـ قلت وهذا ما قالوا انه
لا مستند له لكن رأيت في شرح نظم الكنز للمقدسي من كتاب الحجوق قال ونقل جده الذي لاهه الجمال لا شقرفه
مشرحه للقدودي ان عدم جواز الاخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لطاوعتهم في الحقوق والفتوى اليوم على
جواز الاخذ عند المقدسة من اى طائفة كان لا سيما في حياض الدولة متم الحقوق اهو ومن ذلك افتاء في مرارا بعدم
انفساخ نكاح امرأة مسلم بل قد ادعاهم لا رأيت من نكاحهن من مبادرة الى قطع الصلة مع عدم مكان استرقاقهن

ما علم من هذا
في رد المحتار
في باب القسامة
فيما لو ادعى على
رجل من غير اهل
المحلة وشهدا ثمان
منهم عليه قبل
عنده وقالوا تقبل
الخ نقل السيد الحموي
عن العلامة للقدح
في نقل توقفت عن
الفتوى بقول العام
منعت من شاعته
لما يترتب عليه من
الضرر العام فلن من
عرفه من المتقدمين
يتجاسر على قتل النفس
في المحلات الخالية
من غير اهلها معتمدا
على عدم قبول شهادة
عليهم عليه حتى قلت
ينبغي الفتوى على قولها
لا سيما في الاحكام
تختلف باختلاف الياهم
انتهى وقالوا اذا رجع
صاحب الاصل الى صحتها
هو ادعى مع قدرة على
الاعلى جيب عليه خراج
الاصل قالوا لو هذا
يعلم ولا يفتى به كيلا
يقبر الظلمة على اخذ
اموال الناس قال في
النهاية ورد بانة
كيف يجوز الكتمان
لو اخذوا كان في
موضعه لكونه لاجبلا
وجيب بان اعتينا
بذلك لا ادعى كل
ظالم فيرض ليس
شأنها ذلك بانها
قبل هذا كانت
تزرع الزعفران
مثلا في اخذ خراج
ذلك وهو ظلم
عدوان انتهى كذا
في فتح القدير
قالوا لا يفتى
بهذا لما فيه من
تسلط الظلمة على
اموال المسلمين
اذ يدعى كل ظلم
ان الرض تصلى
لزراعة الزعفران
نخوة وملاجه
صعب انتهى فقد
ظهر لك ان جرم
المفتي والقاضي
على ظاهر المنقول
مع توك العرف
والقرائن الواضحة
وبجهل بالحوال
الناس يلزم منه
تضيق حقوق
كثيرة وظلم
خلق كثير بين
١ هـ **اقول** ومن
ذلك لقاء السيد
بنقل انقاض
مسجد خربا خولا
استغنى هذا الى
مسجد اخر قال في
رد المحتار وقد
وقعت حادثة
شملت عنها في
امير اراد ان
ينقل بعض احياء
مسجد خربا في
سفر قاصدون
بد مشق ليلط
بها محو الجامع
الاموي فاقبعت
بعد الجواز
متابعة للشرع
بل لا ثم بلغني
ان بعض المتغلبين
اخذ تلك
الاحياء لنفسه
فندمت على ما
افيتت به اهو
ومن ذلك افتاء
جد المقدسي
بجواز اخذ الحق
من خلاف جنسه
هذا رخصه في
الحقوق قال في
رد المحتار قال
القسطنطين وفيه
ايام الى ان
لمان ياخذ من
خلاف جنسه
عند المجانسة
في المالية
وهذا اوسع
فيجوز الاخذ
به وان لم يكن
مذهبا فان
الانسان يهتدى
في العمل به
عند الضرورة
كما في الزنا
هذا ٢ هـ قلت
وهذا ما قالوا
انه لا مستند
له لكن رأيت
في شرح نظم
الكنز للمقدسي
من كتاب الحجوق
قال ونقل جده
الذي لاهه
الجمال لا شقرفه
مشرحه للقدودي
ان عدم جواز
الاخذ من خلاف
الجنس كان في
زمانهم لطاوعتهم
في الحقوق والفتوى
اليوم على جواز
الاخذ عند المقدسة
من اى طائفة كان
لا سيما في حياض
الدولة متم الحقوق
اهو ومن ذلك
افتاء في مرارا
بعدم انفساخ
نكاح امرأة مسلم
بل قد ادعاهم لا
رأيت من نكاحهن
من مبادرة الى
قطع الصلة مع عدم
مكان استرقاقهن



في بلادنا ولا ضرر من جبرهن على السلام كما بينته في السير من فتاونا وكم له من نظير **وعلى الثاني**
 ان لم تكن فيها رواية عن الامام فخرج عما نحن فيه ولا شك ان الرجوع اذ ذاك الى المجتهدين في المذهب امكن
 فاما مختلفت عندنا على الاول الرجوع اليهم وكيف كان لا يكون خروجاً عن قوله رضي الله تعالى عنه ولا اعقلاً ولا
 محيئاً للنوادر على خلاف المظاهر فان ما خرج عن ظاهر الرواية مرجوع عنه كالنص عليه الجمهور والخير والشامي
 حقه ومما رجع عنه لم يبق قوله فتثبت على الثاني ما وافقه صاحباً واحداً او خالفه على الاول العمل بقوله
 قطعاً ولا يجوز المجتهدين المذهبين الفهم الا في صور الثبوت اعق الحوامل الستة ليس خلافهم بل في خلاف فهم
 وكذلك على الثاني كما نصوا عليه ايضا وعلى الثالث اما ان يتفقا على شيء واحد او خالفوا وتخالفا - على الثاني العمل بقوله
 مطلقاً وعلى الاول اما ان يتفق المرجحون على ترجيح قولهما او قولهما اولاً ولا بان يختلفوا فيه او لا يأتي ترجيح شيء منهما
 الاول كان لا يكون قطاباً الا في احدى الحوامل الستة حينئذ تتبعهم لانه قول امامنا بل اثبتنا الثلاثة رضي
 الله تعالى عنهم صواباً لها وضرورياً له وان جهل احدنا به جهداً ان يستخرج فرعاً من غير الست لجمع فيه المرجحون عن
 اخرهم على ترك قوله اختياراً وقولهما فلن يجدنا ابداً والله الحمد والثاني ظاهر ان العمل بقوله اجماعاً لا ينبغي ان ينتظم فيه
 عزان فالمسائل الى هذا الاختلاف فيها وفيها جميعاً العمل بقول الامام هما وجد - بقى الثالث هو من ثمانية من هذا
 المشقوق فهو الذي اتى فيه الخلاف فقل هنا ايضا لا تخيير حتى المجتهد بل يتبع قول الامام وان ادى اجتهاداً الى ترجيح
 قولهما وقيل بل يتخير مطلقاً ولو غير مجتهد الذي تفقت كلماتهم على تصحيحه التفصيل بان المقلد يتبع قول الامام
 اهل النظر قوة الدليل فعدا لتأملت الكلمات الصحيحة للمعتد جميعاً على ان المقلد ليس له الا تقليد الامام ان افق
 بخلافه مقتاً ومفتون فان افتاءهم جميعاً بخلافه في غير صور الثبوت ما كان ما يكون والحمد لله رب العالمين
 صلواته الدائمة على عالم كان يكون وعلى له وصحبه وابنه عزوبه افضل ما سأل السائلون وهذا ما تلخص لنص كلماتهم
 وهو المفضل الصافي الذي في البحر فاستمع نصوص العلماء كشف الله تعالى بهم العياء وجلابهم عنا كل بلاد وعناء
 في تحيط الامام السرخسي ثم الفتاوى الهندية لا بد من معرفة فضيلين احدهما انه اذا اتفق اصحابنا في شيء ابو حنيفة
 وابو يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهم لا ينبغي للمقاضي ان يخالفهم برأيه والثاني اذا اختلفوا فيما بينهم قال
 عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى يؤخذ بقول ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه لانه كان من التابعين وزاحمهم في
 الفتوى هزاد العلامة قاسم تصحيحه ثم الشامي في رد المحتار فقوله اسد اتوى لم يكن اختلاف عصر وزمان اه
اقول قل السرخسي ايه يدل ان النهي للمجتهد لا ينبغي ان يفعل بدليل قوله لا بد فلا يقال المستحب

فتاوى
 ما خرج عن ظاهر
 الرواية فهو
 مرجوع عنه

علام
 حلال

اما مسائل
 الله تعالى عن
 التابعين و
 فتاوى زاحم
 ائمتهم
 في الفتوى

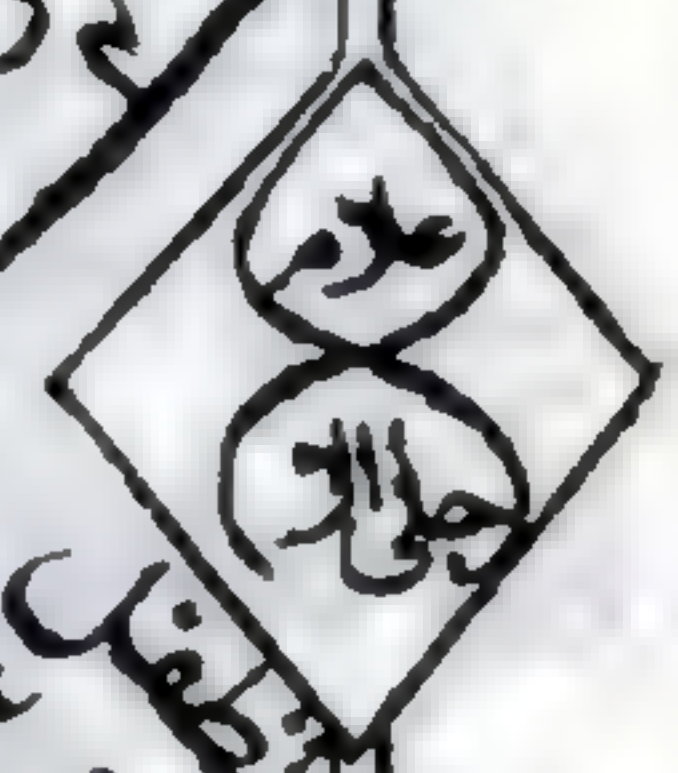
لا بد من معرفته اذ لا يحتاج الى فعله لا يحتاج الى معرفته انما العلم للعمل وفي فتاوى الامام الاجل فقيه النفس
 قاضي خان المفتي في زماننا من اصحابنا اذا استفتي في مسألة سئل عن ائمة اكانت لمسألة مروية عن اصحابنا في
 الروايات الظاهرة باختلاف بينهم فانه يميل اليهم ويفتي بقولهم ولا يخالفهم برأيه اكان مجتهدا متقنا لان الظاهر
 ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يعدوهم اجتهاده لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر الى قول من خالفهم ولا يقبل حجة لانهم
 عوفوا الادلة وميزوا بين ما صح وثبت وبين ما ضاع فان كانت لمسألة مختلفا بين اصحابنا فان كان مع بحقيقة رحمه
 الله تعالى احد صاحبيه يؤخذ بقوله ما لو فور الشرائط والجمع ادلة الصواب فيها وان خالف بالحنيفة رحمه الله تعالى
 صاحباه ذلك فان كان اختلافا في عصر زمان كالقضاء بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتغير احوال الناس
 وفي المزاولة والمعاملة ونحوها يختار قولها للاجتماع المتأخرين على ذلك فيما سلك ذلك قال بعضهم يتخير المجتهد و
 يميل بما اتفق اليه رايه قال عبد الله بن المبارك ياخذ بقول ابي حنيفة رحمه الله تعالى اه **أقول** ولو وجه
 ربنا الحمد في كل ما قصدناه فاستثنى التعامل بما تغير فيه الحكم لتغير الاحوال فقد جمع الوجه الستة التي ذكرناها و
 فصل ان اهل النظر ليس لهم خلاف الامام اذا وافقه احد صاحبيه فكيف اذا وافقه ثم ما ذكر من القولين فيما عداها لاختلاف
 بينهما في المبدأ فالاول بتقييد التخيير بالمجتهد فان اذ ان خيارا لغيره والثاني حيث منع المجتهد عن التخيير فهو للمقلد
 امع فاتفق القولان على ان المقلد لا يتخير بل يتبع الامام وهو المرام وفي الفتاوى السراجية والنهر الفائق ثم
 الهندية والحموي وكثير من الكتب لفظ السراجية الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة ثم ابي يوسف ثم محمد ثم
 زفر والحسن ولفظ التمه ثم الحسن **أقول** هو حسن فان مكانة زفر مما لا ينكر لكن قال ش الوادهي
 المشهورة في الكتب هو معنى الترتيب اذ المجد قول الامام ثم رايته للسامى صرح به شرح عقوده حيث قال اذ الم
 يوجد الامام نص يقدم قول ابي يوسف ثم محمد ثم قال الظاهر ان هذا في حق غير المجتهد والمفتي المجتهد في التخيير عما
 يتوهم عنده دليله **أقول** اذ المجد قول الامام لا يتقيد بالترتيب فتتبع قول لثاني وان لوى رايه
 الى قول لثالث كما كان لا يتخير اتفاقا اذا كان مع الامام صاحباه او احدهما والذي استظهره ظاهر ثم قالوا في الشرا
 والنهر وقيل اذا كان ابو حنيفة في جانب صاحباه في جانب فالمفتي بالخيار الاول صح اذ الم يكن المفتي مجتهدا
 وفي التنوير الدر (ياخذ) القاصي كلفته (يقول ابي حنيفة على الاطلاق) وهو الاصم منية وسراجية
 وصح في الحادى اعتبار قوة المدعى الاول ضبطهم ولا يخير الا اذا كان مجتهدا اه وفي صدر ط مذكورة
 للصنف صححه ادب المقال اه وفي البحر لم يرد صحوا ان لا يفتا بقول الامام اه وقال ش قوله وهو الاصم مقابله

اعلم هل كان
 عنها في شرح
 الفتوى وغيره
 والشيخ والعلامة
 علام
 حلي
 الدين في تفتي
 السراجية ثم الحسن
 والله تعالى اعلم
 منه قدس سره

ما يأتي عن المحاكم ما في جامع الفصولين من انه لو مع احد صاحبيه اخذ بقوله ان خالفه قيل كذلك قيل بخير الا فيما كان
الاختلاف بحسب الزمان والحكم بظاهر العدالة وفيما اجمع المتأخرون على لزراعة والمعاملة فيختار قولهما اه وفي
صدور الامر كما في السراجية وفيها انه يفتى بقول الامام على الاطلاق وصح في المحاكم القدوة المذكور اه قل طوق
والامر مقابل قوله بعد صح في المحاكم هو قال ش بعد نقل عبارة السراجية مقابل الامر غير المذكور في كلام الشارح
فانهم يريدون التقرين على طاقول ههنا امولا بد من التنبه لها فاقول انهم الدركي لتصبحين
قبل قول المصنف لا يخبر انهم فاهم الاطلاق في الحكم الاول حتى قال طوقله صح في المحاكم مقابل الاطلاق
الذي في المصنف اه ان صريح نص المصنف تقييده بما اذا لم يكن مجتهدا وثانيا ما صح في المحاكم عين ما
صح في السراجية والمنية وادب المقال غيرها وانما الفرق في التعبير فهم قالوا الامر للمقلد لا يخبر بل تبع قول
الوام وهو قال الامر المجتهد يتخير لان قوة الدليل غاييرها هو فيستحيل ان يكون مقابل الامر ما صح في المحاكم
بل مقابله التخيير مطلقا اذا خالفه معا كما هو مفاد اطلاق القيل المذكور في السراجية والتقييد بقول الامام
مطلقا وان خالفه معا والفتة مجتهدا كما هو مفاد اطلاق ما صدر به فيها فلا وجه لترجيح الاول عليه بانه مضبوط
فد قال ح ط ش في التوفيق بين ما في السراجية والمحكمة ان من كان له قوة ادراك قوة الدرك يفتى بالقول القوي ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١}
والا للتوبيخ قال ش يدل عليه قول السراجية والامر اذا لم يكن للفتة مجتهدا اه اقول فتر في التعبير
لا يكون خلافا حتى يوفق وبالجمله فتوهم المقابلة بينهما اعجب واعجب من هذا العلامة ش تنبه له في صدر
الكتاب ثم وقع فيه في كتاب القضاء فبعض من لا ينسى وثالث كذلك لا يقايله ما في جامع الفصولين فانه
عين ما في النخاية وانما نقله عنها برفح وفيه تقييد التخيير بالمجتهد فالكل ردوا امورا واحدا لم ينشئ التوهم
لاقتصار وقع في النقل عنه فان نصه لو مع رضی الله تعالى عنه احدا صاحبيه يأخذ بقولهما ولو خالف
صاحبا فلو كان اختلافا بحسب الزمان يأخذ بقول صاحبيه في المزاورة والمعاملة فيختار قولهما اجمع المتأخرون
وفيما عدا ذلك قيل بخير المجتهد قيل يأخذ بقول رضی الله تعالى عنه فان كشفت الشبهة **ورابعا**
اهم من الكل فنع ما اودعه عبارة الدرس ان يصح المحاكم اعتبار قوة الدرك مطلقا لاقتصارا من نصه على فصل
واحد ليس كذلك **ففي** المحاكم القدسي متى كان قول أبي يوسف ومحمد موافق قوله لا يبعد عنه الا فيما مست
اليه الضرورة وعلم انه لو كان ابو حنيفة دأى رأوا الفتية به وكذا اذا كان احدهما معان خالفاه في الظاهر لم
قال بعض المشايخ يأخذ بظاهر قوله وقال بعضهم الفتية يخبر بينهما ان شاء افتى بظاهر قوله وان شاء افتى

فلم يفتى في
ما في جامع
الفصولين

تفضل
بدر المختار
معروضه
على العلامة
عليه السلام



تفضل
على النسخة
على الدرس
معروضه
على العلامة
عليه السلام
معروضه
على العلامة
عليه السلام
تفضل
على النسخة

تفضل
على النسخة

و اما قدام الامام
فاضعفوا له
او اظهروا له
الذل والافتقار
لنفسه بالانكسار
عليه السلام

مهما امكن
التوجه لقول
الامام اي بلو
خلاف اذا
خالفا تحت القاهر

ولم يستثن ما سواه لما علمت ان ذلك عين العمل بقول الامام لا عدل عن من استثنى اها كالحائني والتمحيص
 جامع الفصولين في الجور والخير ورفع الغشاء ونوح وغيرهم نظر الى الصوة ومن ترك نظر الى المعنى فان استثنى ضعف
 الدليل كالحق فنظر الى المجتهد ان لم يستثن شيئا كالامام صاحب الهداية والامام الاقدم عبد الله بن المبارك
 فقوله اش على ارساله حق المقلد فظهر لله الحمد ان الكل نايرون عن قوس احدة ويرون جميعا ان المقلد ليس
 الا اتباع الامام في قوله الصور ان لم يخالفه قوله الضرور والافق الضرور وفي شرح العقود رأيت في بعض
 كتب المتأخرين نقلا عن ايضا الاستدلال على بطلان الاستبدال لقاض لقضاة شمس الدين محمد بن محمد بن
 ان صد الدين قال ان هذا الفتاوى اختيارات المشايخ فلا تعارض كتب المذهب قال كذا كان يقول غيره
 من مشايخنا وبه قوله **وقدم** قول الخيرية ثم ش المقر عندنا انه لا يفتى ولا يعمل الا بقول الامام الاعظم
 الا لضرورة وان صرح المشايخ ان الفتوى على قولها **وايضا** قول الجور ثم ش يجب الافتاء بقول الامام
 وان لم يعلم من اين قال **وفي** المختار فتاوى الجور لا يعدل عن قول الامام الى قولها او قول احدهما الا لضرورة
 من ضعف دليل او تعارض بخلافه كما زارعة وان صرح المشايخ بان الفتوى على قولها **وهكذا** القوة في منحة الخالق
وفيه من النكاح قبيل التي مسألة دعوى النكاح منه ومنها بينة الزهر وقضاء القاضي به عند قول
 محل له خلافا لهما وفي الشريعة ليلية عن الواهب بقوله ما يفتى ما نصه قل الكمال قول الامام اوجه قلت وحيث كان
 الوجة فلا يعدل عند ما تقر انه لا يعدل عن قول الامام الا لضرورة او ضعف دليله كما اضعناه في رسم
 المفتي شرحها **وفيه** من هبة المشايخ حيث علمت انه ظاهر الزاية نص عليه محمد روضة عن ابي حنيفة ظهر انه
 الذي عليه العمل ان صرح بان المفتي بخلافه هذه نصوص العلماء رحمهم الله تعالى ورحمنا بهم وهي كما ترى كلها
 موافقة لما في الجور لم يتعقبه فيما علمت الا عالمان متأخران كل منهما عاب ابي نكر وافر وفارق ووافق و
 خالف ووافق وهما العلامة خير الرومل في السيد الشامي رحمه الله تعالى ولا عبرة بقول مضطرب قد علمت ان لا
 نزاع في سبع صورا ما ورد خلاف ضعيف في الثامن وهي اذا خالف صاحباه متوافقين على قول واحد لم يتفق
 الجور على ترجيح شئ منهما فعند ذلك جاء قيل ضعيف محمول المقائل بل مشكوك في الثبوت ان المقلد يتبع ماشاء
 منه ما والصحيح المشهور المعتمد المنصو ان لا يتبع الا قول الامام والقولان كما ترى مطلقا ن مرسلا ن لا نظر
 في شئ منهما الترجيح او عدم ملكي الحق الشامي اختار لنفسه مسلكا جديدا لا اعلم له فيه سند اسديدا
 وهو ان المقلد لا له التحير ولا عليه التقييد بتقليد الامام بل عليه ان يتبع المزجحين قال في صد المختار

في تنقيح البيان
 في بيان عبارات
 العلامة
 حلي
 قول الامام
 في تنقيح البيان

وفلا عندهم وعند هؤلاء المنازعين الاختيار لكن ما زعم السيد لا يتبع عليه ولا على ما زعم انه المختار بل يخالفهما جميعا بالاعلان والجهاد والحق لله العزيز الغفار والصلاة والسلام على سيد البراءة والاله الاطهار وصحبه الكبار وعليه امة ثم دار القراء امين **قوله** قول السراجية صريح ان المجتهد يتبع ما كان اقوى والا تتبع الترتيب يتبع ما رجح **اقول** حمك الله قولك فتتبع ما رجحوا ان كان دخلا في ما ذكرت من مفاد السراجية فتوجيه القول بصحة دودة فان السراجية توجب على غير المجتهد اتباع الترتيب لا الترجيح وان كان زيادة من عندكم فمخالفة لمقصود تفرع الشئ على ما هو تقرير له فانك ان كنت اهل النظر فعليك بالنظر المصيب ولا فعليك بالترتيب فمن اين هذا الثالث الغريب **قوله** لا يجوز له مخالفة الترتيب الا اذا كان له ملكة فعليه ترجيح ما رجع عنده ونحن نتبع ما رجح **اقول** حمك الله هذا اكد لك فحاصل كلامهم جميعا ما ذكرت الى قولك ونحن ايا هذا فزاد عليه خروج عنه فان من لا ملكة له لا يجوز له عندهم مخالفة الترتيب وانت واجبة وعلية اذرة له مع الترجيح **قوله** كما حققه الشايع عن العلامة قاسم **اقول** علمت ان لا موافقة فيه لما دية لانيه ميل الي قول ويأتي عن الملتقط **اقول** اول حاصل ما فيه ان القاصي المجتهد يقتضي برأي نفسه والمقلد برأي المجتهدين وليس له ان يخالفهم اين فيه ان الذين يفتونه ان كانوا من مجتهدى مذهب ائمة فاختلقوا في الافتاء بقوله وجب عليه ان يأخذ بقول الذين خالفوا ائمة امامهم ان كانوا الاثنا عشر فلفظهم اكد انما النزاع في هذا وثانيا المنع من ان يخالفهم بارائنا اذ لا رأى لنا ونحن لا نخالفهم بارائنا بل برأي امامهم وامامنا وقد قال الملتقط في تلك العبارة في القاصي المجتهد قضى بما اراه صوابا لا بغيره الا ان يكون غيره اقوى في الفقه وجوه الاجتهاد فيجوز ترك رأيه برأيه اه فاذا جاز للمجتهد ان يترك رأيه برأي من هو اقوى منه مع انه مأمور باتباع رأيه وليس له تقليد غيره فان توكلنا اداء هؤلاء المفتين للرأي امامنا وامامهم الاعظم الذي هو اقوى من مجموعهم في الفقه وجوه الاجتهاد بل فضله عليهم كفضلهم علينا او هو اعظم الاولي بالجواز واحد **قوله** سقط ما بحث في البحر **اقول** استحسن الله هو المحكم الماثور ومعتد الجهور **اقول** المصحح المنصور فكيف يصح تسميته بمبحث البحر هذا **واقول** يظهر لي في توجيه كلامه رحمه الله تعالى ان مراده اذا اتفق المرجحون على ترجيح قول غيره وصح الله تعالى عنه ذكره رد الما فهم من اطلاق قول البحر وان افتى المشايخ بخلافه فانه بظاهره يشمل اذا جمع المشايخ على ترجيح قول غيره والدليل على هذه العناية في كلامه انه انما تمسك باتباع المرجحين

وانهم علموا انهم سبوا واللائل فحكموا بتوجيه لم يلزم شئ من الكلام الى صورة اختلاف الترجيح فضلا عن رجحية
 احد الترجحين لو كان مراده ذلك لم يقتصر على اتباع المرجحين فانه حاصل في كلا الجانبين بل ذكر اتباع ارجح التوجيهين
 ويؤيده ايضا ما قدمنا في السابعة من قوله حمد الله تعالى لما تعارض التوجيهان تساقطوا رجعتا الى الاصل وهو
 تقديم قول الامام اه وهذا وان كان ظاهرا فيما استوى التوجيهان لكن ما ذكره متوقفا عليه عن الخيرية والرجحية
 يعين ان الحكم لم يؤيده ايضا ما جعل اخر الكلام محصل جميع كلام الدقي المرام اذ قال قوله فليحفظ اوج جميع ما ذكرناه
 وحاصله ان الحكم ان اتفق عليه اضحاجا يفتى به قطعا والا فاما ان يصح المشايخ احدا القولين فيه او كلا منهما
 اولا ولا ففى الثالث يعتبر الترتيب ان يفتى بقول ابي حنيفة ثم ابي يوسف ثم اخوة الدليل وهو التفتيش في الاول
 ان كان التوجيه بافعل التفضيل خير المفتى واذا قبل يفتى بالصحيح فقط وهذا ما نقله عن الرسالة والثاني ما ان يكون
 احدهما بافعل التفضيل الاول ففى الاول قبل يفتى بالاصح وهو المنقول عن الخيرية وقيل بالصحيح وهو المنقول عن
 شرح المنية وفي الثاني يخير المفتى هو المنقول عن قف الجود والرسالة افا قدح اه فما ذكره في الثالث عين مرادنا
 وكذا ما ذكره في الاول اما استثناء ما اذا كان التوجيه بافعل فاقول يخالف نفسه ولا يخالفنا
 فان الترجيح اذا لم يوجد الا في جانب واحد كما جعله محل الرسالة ومع ذلك خير المفتى لم يكن عليه اتباع ما رجحوه
 والتاويل بان افعل فاذا ان الرأية المخالفة صحيحة ايضا كما قالاهما وفاقول اولا هذا مسلم
 اذ اتوبل الاصح بالصحيح اما اذا ذكروا قولين قالوا في احدهما وحده انه الاصح لم يليو بيان قوة ما في الاخر اصدلا فليهم
 منه ان الاول هو الرأى المنصور ولا ينقدح في ذهن احدهم يريدان تصحيح كلا القولين وان الاول مزينة ما على
 الاخر فافعل ههنا من باب اهل الجنة خير مستقرا وحسن مقبلا ولو سبوت كما اتهم لو جدهم يقولون هذا هو
 ارفق مع ان الاخر لا رفق فيه لا احتياط وهذا بدعى عند من خدام كلامهم ولذا قال في الخيرية من الطلاق انت على علم
 بانه بعد التنصيص على صحته لا يعدل عنه الى غيره اه بل قال في صلحها في مسألة قالوا فيه القائل ان يقول تجزوه هو
 ولقائل ان يقول لا مانع حيث ثبت الاصح لا يعدل عنه هذا مفاد منته العقود وان مال في شرحنا الى ما هنا فانه قال
 صوحيا ما وجد قولين قد رجع واحد فذاك المعتمد رجعوا الفتوى عليه الاشبه والظاهر المختار اذا
 والوجه ان فقد حكم بقصر الاعتماد على ما قيل فيه لم يفعل ولم يصح خلافه ولما قال في الدرر فمين نسى لتسليم عن يساه
 اتى بما لم يستدر القبلة في الاصح وكان في القنية انه الصحيح قال ش عبر الشارح بالاصح بدل الصحيح والخطب
 فيه سهل هو كيف يكون سهلا وهما عندكم على طر في نقيض فان الصحيح كان يفيدان خلافا فاسدا فاذا لا صح

ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه

ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه

علام
 حلى

ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه

ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه
 ما كان في كلامه

والأحوط إذا كان في خلافه مفسدة والاستحسان إذا كان لغرض ضرورة أو تعامل أما إذا كان لدليل فمختص بأهل النظر
وكذا كونه وجه أو ضريح دليلا كما اعترف به في شرح عقوده وقد علمنا أن المقلد لا يترك قول أئمة المقلول غيره أن غيره أقوى دليلا
في نظري فإن النظر من النظر إنما يتبعه ذلك تاركا لتقليد ما من يسلم أن أحدا من مقلديه مجتهد مذهب بصير بالدليل الصحيح
منه ولو بما يكون قياس يعارضه استحسان يعارضه استحسان أخلاق منه فكيف يترك القياس القوي بالاستحسان الضعيف وهذا
هو المرجح في كل قياس قال الإمام وقيل لغيره لا مثل ضرورة وتعامل نه استحسان لنحو هذا بما قد مو القياس على الاستحسان وقد
نقل في مسألة في الشركة الفاسدة عن طعن الحموي عن المفتاح أن قول محمد هو المختار للفتوى عن غاية البيان أن قول أبي الوفاء
استحسان يقال شؤ عليه فهو من المسائل التي ترجح فيها القياس على الاستحسان أه فإذ ان ما عليه الفتوى مقدم على الاستحسان كذا
ضرورة على ما علل بالتعليل من إمارات الترجيح الفتوى أعظم ترجيح صريح وكذا الأشك في تقديمها على الوجه والآدق في
الأحوط كما نصوا عليه فلم يبق من البرجمات المذكورة إلا الكدية التي يصحح الكثيرة القائلين لذا اقتصرنا على كونهما فيما مضى
الكثرة أكثر مما في مسائل فت العصر العشاء حتى ادعوا على خلاف قوله التعامل بل عمل عامة الصحابة في العشاء ولم يمنع ذلك
لا سيما في العصر عن التحويل على قول الإمام وتقلته عن الجواز وقد تم أن لا يعدل عن قول الإمام إلا للضرورة وإن صرح
المشايخ أن الفتوى على قولهما كما هنا ه وناهيك بجواب عن كدية لفظ التصحيح أيضا قد منا نصوص ش في ذلك من النقل
عن كتاب النكاح كتاب الهيئة أيضا أكثر في المختار من معارضة الفتوى بالمتون تقديم ما فيها على ما عليه الفتوى ما هو إلا
أن المتون وضعت لنقل مذهب صاحب المذهب رضي الله تعالى عنه فمنها الإسناد في البئر إلى يوم أو ثلاثة في حق الوضوء
والفسل الاقتصار في حق غيرهما أفق به الصبيح في صححه المحيط والتبيين قوة في البحر المنع واعتمده في التواريخ
الديفلة في الفلا طلاق المتون قاطبة إلى قولكم فلا يعول عليه أن قوة في البحر المنع ومنها وقصدت
على رجل بعينه عا بعد موته لو رثه الواقف قال في الجناس ثم فتحه القدير به يعني فقلتم أنه خلاف المعتمد
لحق الفتوى لما نص عليه محققو المشايخ ولما في المتون من أنه بعد موت الموقوف عليه يعود للفقراء ومنها
ما اختار الإمامان الجليلان الطحاوي والكوفي من إلغاء طلاق السكران في التفريد ثم التنازحاً بينهما ثم الد الفتوى
عليه فقلتم مثل ح قد علمت مخالفة لسائر المتون ومنها قال محمد إذا لم يكن عصبة فولاية النكاح للحاكم
دون الأم قال في المضمرة على الفتوى فقلتم كالبحر والهم غير سبب مخالفة المتون لموضوعه لبيان الفتوى
ومنها قال محمد لا تعتبر الكفاءة ديانة وفي الفتح عن المحيط عليه الفتوى صححه المبسوط فقلتم كالبحر تصحيح الهداية
معارض له فالافتاء بما في المتون أولى ومنها قال لها اختار اختار اختار فقلتم اختارت الأولى الوسط

قال الإمام
الكوفي في مختصره
وغنى نقل في غاية
البيان
نول الله فقلته
والاستحسان
البحر في ضرورة
نقل في قديم
وقال الإمام
على قول الإمام
ما عليه الفتوى
مقدم على الاستحسان
علام
جلى
عند قول الإمام
ينظر إلى كدية التبع
في الجانب الآخر
إذا رجع قول الإمام
وقول غيره
كان العمل بقول
الإمام وإن قالوا
بغيره

او الاخيرة طلقت ثلثا عند واحد بائنة عندهما واختاره الطحاوي في الدرر اقره الشيخ على
المقدمي في الحاشية القدسي به نأخذ فقد اذ ان قولهما هو المفتي به كذا نبط الشرف الغزي فقلت قول الامام
مشي عليه المتن اخذ دليل في الهداية فكان هو المعتمد ومنها طلب القسمة من لا ينتفع بها لقله
حضته قال شيخ الاسلام خواهر فاده يجاب قال في الثانية وعليه الفتوى فقال في الدرك المتن على الاول
فعليه المعول اقرتموه انتم وطمع قولكم لرايها في هبة دار المحتار كن على ذكوما قالوا لا يعدل عن تصحيح
قاضي خان فانه فقيه النفس فقد ظهر والله الحمد ان الترجيح يكون لقول قول الامام لا يوازيه شيء واذا اختلف
الترجيح وكان احدهما قول الامام فعليه التحويل كذا اذا لم يكن ترجيح فكيف اذا اتفقوا على ترجيح فلم يبق
الا ما اتفقوا فيه على ترجيح غيره فاذا حمل كلامه على ما وصفنا فلا شك في صحته اذن بالنظر الى حاصل الحكم
فانا نوافق على اننا نأخذ بما اتفقوا على ترجحه انما يبقى الخلاف بيننا في الطريق فهو اختاره بناء على اتباع
المرجحين فمن نقول لا يكون هذا الا في محل احد الاحوال فيكون هذا هو قول الامام الضرور وان خالف قوله
الصور بل هذا ايضا مساع ههنا لتقليد المشايخ في بعض الصواع على ما يأتي بيانها ثم لا شك انه لا يتقيد بكونه
قول احد الصاحبين بل قد ورد مع الاحوال حيث دارت وان كان قولنا فمشتا على خلاف الائمة الثلاثة كما
ذكر وما ذكر من سيرهم الدليل ساكرو كلامه نشأ من الطريق الذي سلكه وح يبقى الخلاف بين المجريطين فان البحر
ايضا لا ياتي عندنا لعدول عن قول الامام الصور الى قوله الضرور وكيف قد فعل مثله نفسه الوفاق اولى من الشقاق
والعمل مراد ابن الشلب ان يصرح احد من المشايخ بالفتوى على قول غير الامام مع عدم مخالفة الباقيين لصراحة الاولالة
كاقتضاهم على قول الامام او تقديمه وتأخير دليله والجواب عن الاول غير ذلك مما يعلم انهم يرجحون قول
الامام كما اشار ابن الشلب الى التصحيح لالة وح لا بد ان يظهر منهم مخالفة فاتهم لذلك المفتي فيدخل في صورة الشبهة
هذا في جانب الشك في اما جانب البحر فرائتي كتب فيما علقته على المختار في كتاب القضاء ما نصه **قول**
هل كلام البحر حيث جد لترجيح من ائمتنا في جانب الامام ايضا كما في مسألتى العصر والعشاء ان جد كالمفاظ
هو الفتوى من المشايخ في جانب الصاحبين ليس يدل ان المشايخ وان اجمعوا على ترجيح قولهم لا يعبؤ به ويجب علينا الافتاء
بقول الامام فان هذا لا يقول به احد من مسألتنا لفقه فكيف بهذا العلامة البحر ان ترى ابد اجماع الائمة على ترجيح
قول غيره لا لتبدل مصلحة باختلاف الزمان لا يجوز لنا مخالفة المشايخ (لانها اذن مخالفة الامام عينا كما علمت)
واما اذا اختلف الترجيح فوجان قول الامام لانه قول الامام ارجح من وجان قول غيره لا رجحية لفظ الافتاء به

تأخير الهداية
دليل قول
دليل عقيدة
قول الامام
علام
جلى
مقدم علم
قاضي خان
الفاظ الفتوى
او يعدل عن
قاضي خان فانه
فقيه النفس

واو الكثرية للمأئين الى ترجيح هذا ما يريد العلامة صاحب الجريدة بسقط اياد العلامةين المصلي والشامي هـ
ما كتب مع زيادات حتى ان بين الاهلة في هذا تلتئم الكلمات وتأتلف الاشتقات والحمد لله رب البريات
وافضل الصلوات واكمل التسليمات على الامام الاعظم بجميع الكائنات واله وصحبه ابنة حوزة اولي الخيرات
والسعود والبركات عد كل مضمي ما هو ات امين الحمد لله رب العلمين الله سبحانه وتعالى علم ورايت للناس
يتخفون كتبهم الى طوك الدنيا وانا العبد الحقير خدمت بهذه السطوة ملكا في الدين امام ائمة المجتهدين رضي
الله تعالى عنهم جميعين فان قمت موقع القبول فذاك نهاية المسئول ومنتهى المأمول وما ذلك على الله
بعزيز ان ذلك على الله يسير ان الله على كل شيء قدير والله الحمد اليه المصير وصلى الله تعالى على المولى الاكرم واله
وصحبه بآرك وسلم امين **تنبيه اقول** كون المحل محل احد الحوامل ان كان بيننا لا يلتبس بالعمل عليه
وما عداه لا نظر اليه هذا طريق لمي ان كان الامر مشتبهما جعنا الى ائمة الترجيح فان اينا هم جميعين على خلاف قول الامام
علمنا ان المحل محلهما وهذا طريق اني ان جدنا هم مختلفين في الترجيح ولم يوجو شيئا علمنا بقول الامام وتوكلنا ما سواه
من قول الترجيح لان اختلافهم اما ان المحل ليس محلهما فان ذلك عدل عن قول الامام وانهم اختلفوا في المحلية فلا يثبت
القول الضروري بالشك فلا يترك قول الصور الثابت بعينين الا اذا تبينت لنا المحلية بالنظر فيما ذكرنا من الدلة او بنى
العادلون عن قوله الامر عليها وكانوا هم الاكثرين فتبعهم ولا نقههم اما اذا لم يبينوا الامر عليها وانما حوامل
الدليل فقول الامام عليه التقويل هذا ما ظهر لي ارجو ان يكون صوابا ان شاء الله تعالى والله تعالى اعلم
تنبيه اقول هذا كله اذا خالفوا الامام اما اذا فصلوا اجمالا او وضخوا اشكالا او قيدوا رسالا
كذلك بالشرح مع المتن وهم في ذلك على قوله ما شون فهم اعلم منا بما اذا الامام فان اتفقوا او اختلفوا فبقوا عدا
المعلومة واما قيدنا بانهم في ذلك على قوله ما شون لانه تقع هنا صورتان مثلا قال الامام في مسألة بالاطلاق وصاحبها
بالتقييد فان اختلفوا في اختيار او قولها فهذا مخالفة وان نفوا الخلاف وذكرنا ان مراد الامام ايضا التقييد فهذا
شرح والله تعالى اعلم ليكن هذا اخر الكلام وافضل الصلوة والسلام على اكرم الكرام واله وصحبه وابنه حوزة
الى يوم القيام والحمد لله ذي الجلال والاكرام

ان
جليلين
علام
جلى
المقام

التحميد

الحمد لا يتوحد
وصلاة دوماً على
والآل والأصحاب هم
فالى العظيم توسلى
وبمن اتى بكلامه
وبطيبة وبمن حوت
وبكل من وجد الرضا
لا هم قد هجم العدى
فى خيلهم ورجالهم
هاويين زلة مثبت
لكن عبدك امن
لا اختشى من بأسم
لا هم فادفع شرهم
وآدم صلاتك والسلام
والآل امطار السند
ما غردت ورقا على
باجعل به الحمد
عبداً بحرز السيد

التعليقات الرضوية

على عواشي الدر المنار للسيد الطحاوي
وعلى الفتاوى الخيرية للعلامة الرملی

للامام احمد رضا القادري البریلوی

محقق

(۱) الاستاذ محمد صدیق الهزاروی

(۲) الاستاذ محمد خان القادری

منظر الدعوة الاسلامیة
لاهور ۸
پاکستان